النسخة المعدة للإلقاء

آسيا والتـــعاون الاقتصـــادي الواعـــد

كلمة السيدة كريستين لاغارد،
مدير عام صندوق النقد الدولي

كوالالمبور، 14 نوفمبر 2012

مساء الخير. *سِلامات سيجاهترا!* من دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم. واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى "جمعية الاقتصاد الماليزية" و"بنك نيغارا ماليزيا" على تنظيم هذه الفعالية. وأوجه الشكر والعرفان بشكل خاص إلى السيدة زيتي، محافظ البنك المركزي، التي تعتبر بحق واحدة من أفضل مسؤولي البنوك المركزية في العالم ــ وصاحبة أطول مدة خدمة في هذا المنصب! واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن امتناني للسيد تان سري داتو محمد شريف، رئيس جمعية الاقتصاد الماليزية.

يسرني أن أعود إلى آسيا مرة أخرى. فقد كنت هنا في الشهر الماضي بمناسبة انعقاد اجتماعات الصندوق السنوية في طوكيو. وأنا أكرر زياراتي إلى المنطقة لسبب رئيسي، وهو الدور القيادي المتنامي الذي تقوم به آسيا في الاقتصاد العالمي ــ وفي صندوق النقد الدولي أيضا.

وحسبنا أن ننظر إلى مدى التقدم الذي أحرزته هذه المنطقة حتى الآن. فعلى مدار ثلاثة عقود، قفزت حصة آسيا الصاعدة في إجمالي الناتج المحلي من 10% إلى 30%، وارتفعت مستويات المعيشة بواقع ستة أضعاف، وخرج عدد هائل من السكان قوامه نصف مليار نسمة من دائرة الفقر. وقد حققت آسيا الصاعدة على مدار العقد الماضي فقط معدل نمو تجاوز 7.5% سنويا.

وفي تاريخ أقرب، أثناء الفترة العصيبة للأزمة المالية العالمية، كانت آسيا هي التي حافظت على نبراس الأمل مشتعلاً، وساهمت بنحو ثلثي النمو العالمي. ومن الواضح أن الزخم موجود هنا، والطاقة الديناميكية موجودة هنا، والمستقبل *يبدأ* من هنا.

وماليزيا لها نصيب كبير من هذه القصة. فهذا البلد غني بتاريخه العريق، وكان دائما بلدا تجاريا تتلاقى فيه الحضارات وتزدهر. وهذا ما أراه اليوم أيضا وأنا أزور ماليزيا في هذا التوقيت بين عيدين مهمين ينتميان لتقاليد مختلفة، وهما

"احتفالات ديوالي" (مهرجان الأنوار) و*"احتفالات الأول من محرم"*. وماليزيا اليوم هي من أكثر مراكز آسيا ديناميكية وابتكارا ــ حيث تتركز كل الأبصار على المستقبل.

ومع هذا المستقبل نصب الأعين، أود أن أتحدث اليوم عن ثلاثة أمور:

1 - برنامج السياسة في الاقتصادات المتقدمة ــ *والانعكاسات* على آسيا،

2 - المزايا والمنافع التي يتيحها توثيق التعاون الاقتصادي *داخل* آسيا،

3 - والأهمية الأوسع نطاقا التي يتسم بها التعاون *الدولي* في مجال السياسات.

1- برنامج السياسة في الاقتصادات المتقدمة وانعكاساته على آسيا

أود البدء بالاقتصاد العالمي، حيث لا يزال الزخم بطيئا. فنحن نتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.3% في عام 2012 و 3.6% في عام 2013 ــ أي أقل مما تصورنا منذ بضعة شهور.

وليس المهم هو التباطؤ ذاته، إنما المهم هو انتشار التباطؤ إلى مختلف المناطق التي كان أداؤها متماسكا قبل ذلك. وهذا هو أكثر ما يقلقني. ففي هذا العالم المترابط، لا يوجد في الواقع مخبأ نلجأ إليه.

نرى ذلك هنا. فقد تمكنت ماليزيا من تحقيق أداء جيد حتى الآن، مسجلة نموا تجاوز 4.5%، لكننا في موقف تحيط به المخاطر. فقد هبط النمو هذا العام في بلدان آسيا الصاعدة إلى أدنى مستوياته منذ عام 2008 ــ وهو ما يرجع في جانب منه إلى تباطؤ الاقتصادين الصيني والهندي، وإن كان يرجع أيضا إلى الرياح العاتية التي جاءت بها عواصف الغرب.

إنها روابط قوية. فالطلب في كل من أوروبا والولايات المتحدة على حدة يشكل حوالي ثلث صافي الصادرات في آسيا الصاعدة. وقد زادت المشاركة الأجنبية في أسواق سندات الدين السيادية المحلية بمقدار الضِعف تقريبا على مدار الخمس سنوات الماضية. وهذا أيضا نراه هنا في ماليزيا، حيث أصبح الأجانب يحملون حاليا 30% تقريبا من السندات الحكومية. ومن ثم نجد أن آسيا معرضة من كل الجوانب لحدوث تحولات في من المزاج الاستثماري السائد.

ونرى أن النمو سينتعش من جديد في الفترة المقبلة، وأن آسيا ستحتفظ بمكانتها في قيادة النمو ــ حيث تحقق توسعا اقتصاديا أسرع من المتوسط العالمي بمقدار نقطتين مئويتين في العام القادم.

لكن كل هذا يجب ألا يعتبر أمرا مسلما به. فهو يعتمد على التحركات التي يقوم بها صناع السياسات في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا. و"التحرك" هي الكلمة المفصلية هنا.

وفي هذا الخصوص، أعتقد أن الغرب يمكن أن يتعلم من كيفية تعامل آسيا مع الأزمة التي تعرضت لها في التسعينات. ففي أعقاب الأزمة، خرجت آسيا بقوة وصلابة، استنادا إلى سياسات اقتصادية كلية وهيكلية سليمة. والآسيويون لم يستخلصوا الدرس الخاطئ من الأزمة ــ فلم تستكين أو تتوارى أو تنسحب من العالم. بل فعلت العكس تماما.

ولننظر إلى ما تحقق مؤخرا. هناك إدارة جيدة لماليات القطاعين العام والخاص. وقد هبطت نسب الدين إلى رأس المال في قطاع الشركات بمقدار ثلاثة أرباع منذ الأزمة الآسيوية، كما انخفضت نسب الرفع المالي وقل الاعتماد على التمويل الأجنبي. أما نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطيات الرسمية ــ وهو مؤشر أساسي للانكشاف الخارجي ــ فقد تراجعت بمقدار الثلث أو أكثر.

وباختصار، أصبحت أساسات الاقتصاد الآسيوي أكثر أمانا وسلامة وصلابة ــ لكنها لا تزال مفتوحة للعالم وللأعمال. وينطوي هذا على دروس مهمة للاقتصادات المتقدمة التي تواجه تحديات جسيمة.

وسأتحدث قليلا عن الولايات المتحدة وأوروبا، نظرا لأهميتهما وما عليهما من مسؤولية خاصة في التحرك المطلوب.

هناك مطلب عاجل يتمثل في ضرورة أن يتجنب صناع السياسات الأمريكيين بأي ثمن ما يطلق عليه اسم "المنحدر المالي". ذلك أن التخفيضات الضريبية التي تشرف مدتها على الانتهاء وتخفيضات الإنفاق الإلزامية المحتملة إذا بدآ يؤثران على المشهد الاقتصادي، فسوف يهبط النمو في الولايات المتحدة إلى الصفر أو أدنى ــ ولين تكون بقية بلدان العالم محصنة من الأثر اللاحق. هذه الأجواء من عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية يجب أن تتبدد، وسيكون تضامن كل الأطراف لازما لتحقيق ذلك.

ويجب على منطقة اليورو، التي لا تزال تواجه أزمة، أن تفي أيضا بالالتزامات التي تعهدت بها في سياستها الاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي ــ سواء المتعلقة بالموازنة العامة أم الالتزامات المالية أم الهيكلية. وأقول مرة أخرى أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تقوم بدورها.

على أوروبا إذن أن تمضي بقوة في توثيق التعاون الاقتصادي ــ وخاصة عن طريق تعميق التكامل على مستوى الموازنة العامة والقطاع المالي. ومن أهم الأولويات بالنسبة لمنطقة اليورو أن تنشئ اتحادا مصرفيا حقيقيا ليكون مكملا للاتحاد النقدي. ويعني هذا أن تكون الخطوة الأولى هي وضع إطار رقابي موحد، ثم يقام في النهاية نظام أوروبي جامع لتأمين الودائع وآلية لتسوية أوضاع البنوك تمتلك موارد وقائية مشتركة على المستوى الأوروبي.

وهذا النوع من التكامل سيوفر الحماية والاستقرار للمنطقة ككل. فمن خلال تضافر كل الجهود تساعد أوروبا نفسها ــ كما تساعد الاقتصاد العالمي كله.

2- توثيق التعاون الاقتصادي داخل آسيا

ويقودني هذا إلى نقطة حديثي الثانية هذا المساء ــ وهي مزايا توثيق التعاون الاقتصادي *داخل* آسيا.

فكما هو الحال في أوروبا، يتطلب الترابط العالمي الراهن مناهج جديدة في هذه المنطقة أيضا. وبتعبير الروائي الماليزي الشاب *تان توان إنغ:* "لحظات الزمن التي يتغير فيها العالم تُخرِج أفضل ما في الناس وأسوأ ما فيهم." ونرجو أن تكون اختياراتنا دائما هي الأفضل!

واسمحوا لي أن أوضح هذه النقطة: أنا لا أتحدث هنا عن التكامل السياسي أو أنواع الاتحاد النقدي التي نراها في أوروبا وفي مختلف أنحاء العالم. إنما أتحدث عن مستقبل واعد أوسع نطاقا يحمله *التعاون الاقتصادي* في مجالين محددين ــ هما التجارة والتمويل.

التكامل التجاري

بالنسبة للتكامل التجاري، نجد أن آسيا قطعت خطوات كبيرة بالفعل. فعلى مدار العقد الماضي، زادت التجارة داخل آسيا ثلاثة أضعاف، بل إن التجارة الإقليمية بين بلدان آسيا الصاعدة حققت نموا أسرع.

ومع التجارة الآسيوية، تتدفق روافد كثيرة معا لتشكل نهرا واحدا كبيرا. ومن الأنماط المعتادة أن الاقتصادات الآسيوية ترسل سلعا وسيطة إلى الصين التي تقوم بتجميعها لتصبح سلعا نهائية للتصدير. والواقع أن السلع الوسيطة تمثل الآن أكثر من 70% من كل الصادرات الآسيوية.

وماليزيا جزء من هذا التدفق ــ وخاصة عن طريق تصدير سلع إلكترونية قيمة في أعلى سلسلة القيمة المضافة. وقد زادت صادرات السلع الوسيطة من ماليزيا إلى الصين بمقدار أربعة أضعاف منذ أواسط التسعينات. و"سباق التناوب" الذي نشهده بين مختلف الحلقات في سلسلة العرض حقق منافع كبيرة لماليزيا والمنطقة، حيث ضمن أن الجهد المشترك يكافأ مكافأة مشتركة.

لكن هذا التدفق لا يسكن أبدا. ونحن نعلم أن دور الصين يواصل التطور بسرعة. وقد تراجع فائض حسابها الجاري بالفعل من ذروة بلغت 10% إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يُعزى في الأساس إلى الاستثمار حتى الآن،

لكننا نتوقع حدوث تحول نحو الاستهلاك. وهذه هي المرحلة الكبيرة القادمة، وأعتقد أن بلدان "آسيان" أصبحت في وضع يتيح لها الاستفادة من هذه السوق الكبيرة والجذابة.

وبالطبع سيتعين على بلدان "آسيان" ذاتها أن تدعم الاستهلاك المحلي. فالتحول نحو مستوى الدخل المرتفع لا يمكن أن يتحقق في نهاية المطاف إلا من خلال طبقة متوسطة قوية. وأكرر هنا أن زيادة التكامل الإقليمي يمكن أن تساعد في هذا الصدد، عن طريق إتاحة سبل جديدة للكسب المشترك.

وبالنظر إلى المستقبل، هناك إمكانيات هائلة ينطوي عليها تكون مجموعة اقتصادية لبلدان آسيان في عام 2015. ويمكن تحقيق منافع كبيرة أيضا من خلال "الشراكة عبر المحيط الهادئ"، وخاصة بالتركيز على أسواق الخدمات ــ وهو قطاع ظل مشمولا بحماية مفرطة لفترة بالغة الطول.

وما من شك في أن آسيا يمكنها الاستفادة في المستقبل من فتح مزيد من الأبواب أمام التجارة.

التكامل المالي

ماذا عن التكامل المالي؟ هنا يوجد مجال أوسع للتقدم لأن التكامل المالي متأخر حاليا عن التكامل التجاري. فأكثر من 90% من استثمارات الحافظة العابرة للحدود في منطقة آسيان هي تدفقات مع الاقتصادات المتقدمة خارج آسيا. وآسيا ــ بما لديها من فوائض في حساباتها الجارية ــ لا تستثمر قدرا كافيا من مدخراتها داخليا.

وبالطبع، نحن نرى *بالفعل* تدفقات استثمار أجنبي مباشر داخل المنطقة. فماليزيا، على سبيل المثال، لها استثمارات مباشرة كبيرة في كمبوديا وإندونيسيا وتايلند وفيت نام.

ويمكن أن تؤدي زيادة التكامل المالي الإقليمي إلى فتح الباب أمام العديد من المنافع الجديدة. فيمكنها إعطاء دفعة للطلب المحلي ــ وذلك، مثلا، بأن *تيسر* الحصول على الائتمان أمام الأعمال الصغيرة في بلدان كماليزيا. ويمكنها أن تجعل الاقتصادات *أكثر أمانا*، عن طريق المساح بمزيد من التأمين ضد التقلب والتطورات المعاكسة. ومن المنافع المهمة الأخرى أنها يمكن أن تحد من *عدم المساواة* عن طريق فتح مجال أكبر أمام الفقراء للحصول على الخدمات المالية.

وعلى المستوى العملي، تزداد سهولة التكامل المالي بجعل النظم المصرفية المحلية أكثر انفتاحا وتنافسية. وسيساعد في ذلك تكامل أسواق الأسهم في بلدان "آسيان"، وكذلك وجود سوق إقليمية أكبر للسندات، على النحو المتوخى في "مبادرة أسواق الأسهم الآسيوية".

وتساعد ماليزيا في قيادة المسيرة من خلال *برنامج التحول الاقتصادي*، وهي مستعدة لاتخاذ الخطوة التالية ــ وهي تعزيز الإنتاجية والنمو لتصبح بلدا مرتفع الدخل يتدفق اقتصاده بالحيوية مع حلول عام 2020. هذا أكثر من طموح ــ إنه يرتكز على عزم أكيد تجسده السياسة الاقتصادية.

ولدعم هذا التحول، قام "بنك نيغارا ماليزيا" بوضع خطة للقطاع المالي، سعيا لتحقيق نظام مالي عالمي يليق ببلد مرتفع الدخل. وأعتقد أن ذلك ممكن.

وماليزيا لها تاريخ طويل من الابتكار المالي بالفعل. فقد أصبحت رائدة عالميا في سوق الصكوك، أو السندات المتوافقة مع الشريعة ــ حيث تمثل معاملاتها ثلثي المعاملات في سوق الصكوك. لقد رأت ماليزيا فرصة فاستفادت منها. وأتوقع ألا يكون المستقبل مختلفا عن ذلك.

وتوثيق التعاون الاقتصادي ــ رغم أطياف البلدان والثقافات والنظم المختلفة في آسيا ــ هو جزء كبير من ذلك المستقبل.

إنجاح التكامل

علينا جميعا أن ندرك أن التكامل لا يأتي دون تكلفة. والاقتصادات الأكثر تكاملا على الصعيد المالي هي الأكثر تعرضا للعواصف. وعلى وجه التحديد، بينما يمكن أن تحقق التدفقات الرأسمالية منافع كبيرة، يمكنها أيضا أن تُغرِق البلدان في دورات ضارة تتنقل فيها بين أعلى القمم وأدنى الدركات.

وفي نفس الوقت، يسمح تعميق التطور في الأسواق المالية للاقتصاد بغرس جذور قوية وتجاوز العواصف بنجاح. وأنتم تعلمون ذلك هنا في ماليزيا. فقط أشارت السيدة زيتي إلى أن النظام السياسي الناضج يمكن أن يتعامل مع التدفقات الرأسمالية دون أن تغرقه المشكلات. وخير شاهد على مهارتها الفائقة في الإدارة الاقتصادية أن ماليزيا تتمتع بدرجة جيدة من الحماية.

والواقع أن الإدارة الاقتصادية عامل أساسي. فإذا كانت التدفقات تأتي من خلال النظام المصرفي، يصبح المنطقي هو استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية ــ مثل تشديد شروط القروض العقارية أو إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أكبر. وفي ظروف أخرى، قد يكون من الأفيد استخدام ضوابط رأس المال المؤقتة. وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا كانت سباقة في هذا المجال.

وتحقيق الاستفادة القصوى من التكامل المالي يعني أيضا وضع قواعد تنظيمية أفضل. وأعني بهذا إرساء *قواعد عالمية* مثل إصلاحات بازل 3. وأعني أيضا وضع *قواعد محلية*، كأطر تنظيمية أقوى وأكثر اتساقا، وهو ما يشمل الرقابة عبر الحدود.

وأمام آسيا فرصة فريدة لتحقيق التكامل المالي الصحيح ــ مع تجنب الخطوات الخاطئة والتجاوزات التي حدثت في الغرب.

نقطة أخرى في هذا الخصوص، وهي أنه مع زيادة التكامل العالمي، قد يكون من السهل في بعض الأحيان أن يضل البعض الطريق أو ينساهم الآخرون. وفي مثل هذا العالم، تزداد أهمية التأكد من اشتراك الجميع في جني ثمار النمو، وضمان حماية ذوي الأوضاع الاقتصادية الهشة ــ وإشراكهم.

ويمكن لآسيا أن تقوم ببعض التحسينات في هذا الخصوص. فبالرغم من تراجع الفقر إلى حد كبير على مدار العقود القليلة الماضية، نجد أن عدم المساواة في الدخل في زيادة مستمرة. وحتى ماليزيا، التي قطعت شوطا طويلا في الحد من عدم المساواة في السبعينات والثمانينات، لم تشهد مزيدا من التراجع منذ ذلك الحين.

ولجعل النمو أكثر شمولاً يتعين التحرك على عدة جبهات:

- يمكن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، وهما في مستوى منخفض نسبيا في آسيا.
- يمكن تغطية عدد أكبر من المواطنين في نظم التقاعد وتأمينات البطالة ــ إذ أن 20% فقط من السكان الذين بلغوا سن العمل يتمتعون بهذه التغطية في بلدان آسيا الصاعدة، مقارنة بنسبة 60% لدى البلدان الأعضاء في "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (OECD)
- يمكن زيادة الحد الأدنى لأجور الفقراء، وهو حد منخفض نسبيا في آسيا ــ وحسب علمي أن ماليزيا استحدثت مؤخرا سياسة تتعلق بالحد الأدنى للأجور
- ويمكن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المالية ــ فهناك نسبة من السكان في شرق آسيا تبلغ الآن 60% تقريبا لا يمكنها الاستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي.

وأعلم أن ماليزيا تعمل جاهدة لتحقيق هذه البنود المهمة، وأستطيع رؤية التقدم الجاري بشأنها. والآن هو الوقت المناسب لتحقيق المزيد.

3- التعاون الدولي في مجال السياسات

لقد تحدثت حتى الآن عن إجراءات السياسة المطلوبة من الاقتصادات المتقدمة والانعكاسات على آسيا. وتحدثت عن زيادة التكامل الاقتصادي داخل آسيا. واسمحوا لي أن أنتقل بالحديث إلى نقطتي الثالثة ــ وهي أهمية التعاون الدولي في مجال السياسات.

حسب تعبير *تونكو عبد الرحمن* ــ أبو الاستقلال في ماليزيا ــ "إن مستقبلنا يعتمد على مدى قدرة أنواع مختلفة كثيرة من الناس في العيش والعمل معا".

آسيا تفهم ذلك جيدا. فالبلدان تتعاون وتتضامن على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى العالمي، ومن خلال عضويتها في الصندوق.

بدءا من المستوى *الإقليمي*، يمثل "التحول إلى العمل متعدد الأطراف فيما بعد مبادرة شيانغ ماي" مثالا جيدا لالتزام بلدان "آسيان" بتعميق التعاون. ومن المشجع كثيرا بالنسبة لي أيضا ظهور مكتب البحوث الاقتصادية الكلية لبلدان آسيان+3 (AMRO)، الذي بدأ في إجراء رقابة إقليمية مستقلة ــ لتنبيه البلدان بلطف إلى ضرورة أن تعمل معا على نحو منسق.

وعلى المستوى *العالمي*، نعلم أن آسيا لها صوت مسموع يحظى بالاحترام في حوكمة الاقتصاد العالمي، بما في ذلك في مجموعة العشرين حيث يمثلها ستة أعضاء.

وتقوم آسيا بدور مهم أيضا في الصندوق. وحين تكتمل جولة الإصلاحات الجارية في نظام الحوكمة، سنرى أن 9% من الحصص ــ أي أنصبة البلدان في الصندوق ــ منذ عام 2006 قد تم تحويله إلى الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية. وستكون الصين والهند واليابان بين البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق.

وأود الإشارة أيضا إلى أنه على مستوى الإدارة العليا للصندوق هناك نائبان للمدير العام من آسيا ــ هما ناويوكي شينوهارا ومين زو؛ كما أن مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ، آنوب سينغ، من نفس المنطقة أيضا.

ونحن نواجه عالما يزداد تشابكا وترابطا في نفس الوقت، نفهم أن على الصندوق أن يتغير ويحدِّث طريقة عمله ــ وهو ما نفعله الآن. لقد تعلمنا بعض الدروس بالتأكيد منذ الأزمة الآسيوية.

واسمحوا لي أن أسوق بضعة أمثلة توضح الكيفية التي نحاول بها العمل بفعالية أكبر في خدمة بلداننا الأعضاء حول العالم.

- نعمل على تعميق تحليلاتنا لهذه القصاصات الدقيقة التي تشكل مشهد الروابط المتقاطعة في الاقتصاد العالمي ونركز بدرجة أكبر على انتقال التداعيات الاقتصادية وتداعيات تغير السياسات.

- أصبحنا أكثر مرونة في أبعاد متعددة، بما في ذلك الأفق الزمني لتصحيح أوضاع المالية العامة وتحركات السياسة الاقتصادية للتعامل مع طفرات التدفقات الرأسمالية.

- نركز الآن بدرجة أكبر على حماية شبكات الأمان الاجتماعي واقتسام أعباء التصحيح بشكل عادل.

ولا شك أن تقديم الدعم الكافي لبلداننا الأعضاء في أنحاء العالم يتطلب توافر الموارد اللازمة. وقد تكاتف الأعضاء هذا العام لتعزيز ذخيرة الموارد المتاحة للصندوق بمقدار 461 مليار دولار ــ ليصل مجموع الموارد المتاحة للإقراض إلى أكثر من تريليون دولار. كذلك تكاتف أعضاؤنا لضمان توافر الموارد الكافية لدى الصندوق لتقديم القروض الميسرة للبلدان الأعضاء الفقيرة في السنوات القادمة.

لماذا يعتبر ذلك مهما؟ أولا، لأنه تصويت بالثقة للصندوق. وأكثر من ذلك أنه تصويت بالثقة لصالح الشراكة والتضامن وفكرة أنك تساعد نفسك أيضا حين تساعد الآخرين.

وأنا أقدر تماما أن آسيا ــ بما فيها ماليزها ــ قامت بهذا الدور القيادي في بناء هذا الهامش المالي الوقائي.

وفي النهاية، فإن الصندوق، بأعضائه البالغين 188 بلدا، هو اليوم منبر التعاون الاقتصادي الأول *بالفعل* على مستوى العالم. فهو يرشد البلدان لطريق العمل المشترك في أوقات اليسر والمساعدة المتبادلة في أوقات العسر.

ويمكن أن نقول إننا نحيا بالتعاون. فنحن *نؤمن* بالتعاون ونريد مساعدة بلداننا الأعضاء على *الاستفادة* من التعاون.

نحن في خدمتكم *أنتم*.

خاتمة

وختاما أقول إنني لاحظت أن ماليزيا تستخدم عبارة أخاذة تعبر عن مزاياها الكثير بالنسبة للعالم: "ماليزيا، آسيا بحق". إنها عبارة تضم بين أحرفها ثروة من الحكمة. إنها تشير إلى ماليزيا باعتبارها مهيأة لأن *تساهم* في حلم آسيا الواعدة وأن *تشارك* أكثر في تحقيقه.

وتستطيع ماليزيا القيام بذلك بزيادة احتواء بلدان الجوار، وزيادة احتواء العالم ــ ومن ثم احتواء قدرها المستقبلي كله.

وقدر ماليزيا هو جزء من قدر آسيا المشترك ــ وهو بث القوة في الاقتصاد العالمي وقيادته في القرن الحادي والعشرين، *عن طريق* التعاون *ومن خلال* الشراكة.

في زمن غير هذا الزمن، تحدث الشاعر الهندي طاغور عن *"فتح فصل جديد من فصول التاريخ"* بعد فترة سادتها الاضطرابات، فقال *"قد يأتي الفجر من هذا الأفق، من الشرق حيث تشرق الشمس"*.

هذا الشعور لا يزال ينطبق على اليوم. ولهذا عدت إلى آسيا، ولهذا سأظل أعود إليها.

شكرا ــ *تريما كاسه!*